

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Republic of Iraq
Prime Minister-designate



جمهورية العراق
رئيس مجلس الوزراء - المكلف

المنهاج الوزاري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب العراقي الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد التوكّل على الله أضع أمام حضراتكم المنهاج الوزاري استناداً إلى أحكام المادة السادسة والسبعين من الدستور العراقي ، وانطلاقاً من ضرورة تقديم الحكومة لبرنامج محدد الأبعاد وواضح المسارات فإننا نعرض عليكم هذه الوثيقة المتضمنة رؤية حكومتنا وتوجهاتها العامة في ضوء التحديات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تواجه البلاد وعلى نحو خاص مواجهة الظروف الصحية لتكون قاعدة عمل تُبنى على أساسها خطط وبرامج الوزارات .

نؤكد الحرص الشديد على بذل كل ما يمكن تنفيذه بحسب الإمكانيات المتاحة بعد تنسيق الجهود وتعويضها بين الجهات التنفيذية ، وبمؤازرة القوى السياسية والشعب وتفهم طبيعة الظروف التي يمرُّ بها بلدنا والعالم كله ومن المؤكّد أن إعداد إي برنامجٍ وزاري يتطلّب ظروفاً مستقرّةً ، إن لم نقل مثاليةً ، فضلاً عن توفر أجواء التفاهم السياسي والمجتمعي ، وتفهم طبيعة المشكلات والتحديات التي تكتنف العمل الحكومي وهذا يفرض مسؤوليات كبيرة على مختلف النخب المجتمعية ، فضلاً عن الطبقة السياسية التي تتحمل أعباءً أكبر من أجل

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Prime Minister-designate



جمهورية العراق
رئيس مجلس الوزراء - المكلف

التهدئة وإشاعة الاطمئنان وبثّ روح الأمل عند المواطنين على أسسٍ واقعيةٍ وعمليةٍ لتجاوزِ الأزماتِ التي عصفت بالبلاد ، وأوشكت أن تمرّق اللحمة الوطنية ، ولازالت تهددنا .

إننا نتطلّع إلى عملٍ مشتركٍ وحثيثٍ بين السلطاتِ جميعها لحفظِ سيادةِ العراقِ واستقلالِ قراره السياسي ووحدهِ أرضاً وشعباً بعيداً عن الإملاءاتِ الخارجيةِ ورفضِ كلّ ما يمسُّ الثوابتَ الوطنيةَ لتحقيقِ نقلةٍ نوعيةٍ يشاركُ فيها الجميعُ لنتمكنَ من إجراءِ انتخاباتٍ مبكرةٍ حرةٍ ونزيهةٍ خلالِ مدةٍ لا تزيدُ على سنةٍ واحدةٍ تُحتسبُ من نيلِ حكومتنا الثقة ، لتحقيقِ مطالبِ الشعبِ العراقي بكلِّ أطيافه وطبقاته ، ولا سيما الشبابِ المعتمدين والمتظاهرين السلميين وتحقيقِ أمنياتهم في العيشِ الكريمِ في ظلِّ دولةٍ اتحاديةٍ واحدةٍ مستقلةٍ ذاتِ سيادةٍ كاملةٍ ونظامها نيابي ديمقراطي .

ليس خافياً على حضراتكم أنّ أماننا ملفاتٍ شائكةٍ ومعقّدةٍ فلا بد لنا من التصدي لها بمسؤوليةٍ كاملةٍ ، وفي مقدّمتها مواجهة وباء فايروس كورونا والحدّ من تداعياته ، ولا بدّ من الإسراعِ في إنجازِ قانونِ الموازنةِ العامةِ للسنةِ الحالية (2020) ومعالجةِ العجزِ المالي الناجم عن انهيارِ اسعارِ النفطِ واستعادةِ هبةِ الدولةِ وبسطِ القانونِ وتفعيلِ الأداءِ الحكومي للارتقاءِ بمستوى الخدماتِ الأساسيةِ والضروريةِ المقدّمةِ لأبناءِ شعبنا وفي المجالاتِ جميعها استجابةً منّا لما وجّهتُ به المرجعيةُ الدينية العلية ، والتي كان لها الفضلُ والسبقُ في تصويبِ ما لم نتمكّنُ تصويبه في حفظِ وحدةِ العراقِ وسلامةِ شعبه في المراحلِ الحرجةِ التي مرّت بها البلادُ والعمليةُ السياسية.

إنّ هذا المنهاجَ الوزاري الذي نعرضه على حضراتكم هو منهاجٌ مختصرٌ ومكرّسٌ على أساسِ الملفاتِ الأكثرِ أهمية في نظرِ حكومتنا .

عدنان عبد خضير الزرفي

رئيس مجلس الوزراء المكلف



المنهاج الوزاري

من أجل اطلاعكم على رؤيتنا لإدارة هذه المرحلة الحرجة للدولة العراقية والتركيز على ايجاد مخرج واقعية لما يمرُّ به بلدنا العزيز نعرضُ عليكم فقراتِ المنهاج الوزاري الخاص بحكومتنا .

أولاً (وباء فايروس كورونا:

تحتّم علينا الظروفُ الحالية إيلاءَ الجهد الأكبر لمواجهة تفشي فايروس كورونا من أجل حماية أرواح المواطنين فقد تضمّن برنامج الحكومة الإجراءات الآتية :

أ (إعادة تشكيل خلية الأزمة المختصة بمواجهة فايروس كورونا وجعلها برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزراء ذوي الصلة ومتخصصين في علوم الفايروسات والأوبئة ومن الأطباء ذوي الخبرة والاختصاص .

ب (تخصيص موازنة مناسبة لتوفير مستلزمات مواجهة الفايروس .

ج (تسخير كافة الإمكانيات الوطنية في القطاع الحكومي والقطاع الخاص ودعم المنظمات الدولية لمواجهة احتمالات تفشي الوباء على نطاقٍ أوسع .

د (اتخاذ الإجراءات اللازمة والصارمة لتطبيق القرارات الصادرة عن خلية الأزمة .

هـ (طلبُ العون والمساعدة من المجتمع الدولي لرفد العراق بالخبرات والمواد الصحية المطلوبة لمواجهة هذا الوباء .

و (فتح المجال أمام المبادرات المجتمعية لدعم جهود مكافحة الوباء وتأمين المساعدات التي تقلل من أضرار المرض من النواحي المختلفة .

ز (العمل على توفير المواد الغذائية الأساسية في الأسواق وتوزيع الحصة التموينية اللازمة لمساعدة ذوي الدخل المحدود .



ثانيا (قانون الموازنة العامة 2020

العمل على تعجيل انجاز قانون الموازنة العامة ٢٠٢٠ وإرسالها إلى مجلس النواب للمصادقة عليه بعد إعادة النظر في إمكانية تعظيم الموارد المالية وتنوعها وخاصة غير النفطية ، والحد من الانفاق غير الضروري لمعالجة العجز المالي الناتج عن الهبوط الحاد في أسعار النفط إضافة إلى مراجعة وتقويم السياسات المالية والنقدية والضريبية وتنظيم الموارد على أسس تنموية منصفة بما يحقق خطوات إصلاحية تطويرية في استراتيجية إعداد الموازنة للسنوات (2020 - 2022)

ثالثا) الانتخابات المبكرة

التحضير لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة بالتعاون مع ممثلية هيئة الأمم المتحدة في العراق وتقديم مقومات الدعم الحكومي وتوفير الإسناد الكافي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وتوفير كافة المتطلبات التي تمكنها من إجراء الانتخابات بشكل عادل ومنصف خلال مدة أقصاها سنة واحدة تُحتسب من تاريخ منح الحكومة الثقة ، وتلتزم الحكومة بتأمين اجواء انتخابية آمنة لتشجيع المشاركة الواسعة بما يضمن تلبية تطلعات الشعب بمختلف مكوناته وأطيافه ويحقق العدالة المنشودة في التمثيل النيابي وستجند الحكومة كل إمكانات الاجهزة الأمنية للتعاون مع المفوضية والقضاء من اجل ضبط الامن والاستقرار أيام الانتخابات.

رابعا (مطالب المتظاهرين

حماية أمن المتظاهرين والناشطين السلميين والتأكيد على سلامتهم والاستجابة لمطالبهم المشروعة في تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى الخدمات الأساسية والعمل الجاد على ملاحقة القتلة والكشف عن هوية من تسبب في سقوط آلاف الجرحى من المتظاهرين السلميين ومن قواتنا الأمنية المسلحة وتقديمهم للقضاء فضلاً عن رعاية وتكريم عوائل الشهداء والعناية بالجرحى والمُعاقين منهم .



خامسا (الاقتصاد والاستثمار .

- العمل على تحسين وتطوير بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية ورسم خارطة استثمارية جديدة ومنح المستثمرين امتيازات إضافية في العملية الاستثمارية من أجل جذب الاستثمار الخارجي وتحريك الاقتصاد وتوفير مزيد من فرص العمل للشباب وأصحاب الشهادات العليا والعاطلين .
- العمل على كل ما يحقق نمواً اقتصادياً ملموساً ومنح القطاع الخاص دوراً أساسياً في تفعيل الاقتصاد وإصلاحه وتمكينه من تحقيق التوجه نحو اقتصاد السوق واعتماد شراكة القطاع الخاص للعام وفق معطيات المصلحة الوطنية العليا بما يساهم في دعم وتعزيز البنى التحتية .
- حصر دور الدولة بوصفها حارساً ومنظماً ومتدخلاً لإعادة التوازن إلى الاقتصاد عند اختلاله من خلال منظومة السياسات الاقتصادية الكلية.
- تقليص الانفاق الحكومي بشكل كبير وتوجيه التخصيصات المالية المتوفرة نحو البنى التحتية للمشاريع التي تحسن الخدمات الأساسية للمواطنين والتي تخدم عمل القطاع الخاص وتخفف كلف الإنتاج وتعزز قدراته التنافسية.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور في تقليص البطالة فضلاً عن دعم المشاريع الماكروية وإعطاء التسهيلات إلى مؤسسات التمويل الأصغر .
- العمل بشكل عاجل على أتمتة الإجراءات الكمركية من أجل تنشيط القطاع الصناعي والزراعي وتيسير التجارة وتعظيم موارد الدولة ومنع الهدر في المال العام .

سادسا (سيادة القانون ودعم المنظومة العسكرية والأمنية :

- تمكين الأجهزة الأمنية بإشراف وإمرة القائد العام للقوات المسلحة من فرض القانون وأداء المهام الموكلة إليها في بسط الأمن وإعادة هبة الدولة مع مراعاة مبادئ حقوق الإنسان .



- تنمية قدرات المنظومة العسكرية والأمنية ودعم هيئة الحشد الشعبي وقوات البيشمركة باعتبارها جزءاً من المنظومة العسكرية للبلاد بما يعزز أمن وسلامة المواطنين والاستمرار في التصدي لفلول وبقايا التنظيمات الإرهابية وضبط الحدود وحفظ أمن العراق وسيادته .
- العمل على حصر السلاح بيد الدولة وإخراج القوات القتالية من المدن وانهاء مظاهر التسلح فيها تعزيزاً للسلم الأهلي والتعايش المشترك بين الأفراد على اختلافهم وتنوعهم وفق مبدأ المواطنة .

سابعاً (النازحون والمهجرون :

المباشرة في معالجة أزمة النازحين والمهجرين، والعمل بما يمكننا من أجل تأمين ظروف إعادتهم إلى مدنهم وقراهم، وتوفير متطلبات الحياة الكريمة والعيش الآمن لهم ولأسرهم، وتسخير الإمكانيات للمباشرة بإعمار ما دمرته التنظيمات الإرهابية .

ثامناً (الرعاية الاجتماعية

اتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادة كفاءة برنامج الرعاية الاجتماعية من خلال مراجعة ضوابط وتعليمات استحقاق المساعدة المالية الشهرية ، بما يضمن شمول الأسر الأكثر فقراً وفقاً للمعايير المحددة من قبل وزارة التخطيط، بعد إجراء مسح شامل للمستفيدين من البرنامج حالياً، وزيادة عدد العائلات المستحقة في عموم العراق

تاسعاً) إصلاح الاداء الحكومي

تحسين أداء مؤسسات الدولة وإعادة هيكلة بعضها، لتمكينها من انجاز مهامها وتحقيق أهدافها بالشكل الأمثل، ورفع مستوى جودة الخدمة ، إضافة إلى الاستخدام الفعال للموارد البشرية والمالية ، وتطبيق الحوكمة الإلكترونية في مختلف المستويات الإدارية، وتطوير النظام المصرفي.



عاشرا) مكافحة الفساد

- التصدي بحزم للفساد المستشري في مختلف مؤسسات الدولة ، وقطع دابر المفسدين وملاحقتهم قضائياً ، بالإضافة إلى دعم السلطة القضائية في ممارسة مهامها في مكافحة الجريمة والفساد ، وتنشيط دور المؤسسات الرقابية واعتماد المعايير القياسية لتقييم الأداء المؤسسي بما يضمن تفعيل دور الجهد الوقائي واعتماد الأسس المعيارية لقياس مدى التقدم والتطور في أداء المؤسسات الحكومية ، وضبط عمليات الانفاق وتشديد الرقابة الداخلية على موارد الصرف في الموازنة التشغيلية والاستثمارية في مؤسسات الدولة ومتابعة جداول تقدم نسب العمل والانجاز في الوزارات جميعها والمحافظات.
- إيلاء التنمية المستدامة الاهتمام المطلوب ، عبر تشجيع إنشاء المناطق الحرّة والمدن الصناعية ، والحفاظ على الثروة المتاحة من الموارد البشرية والطبيعية وتوظيفها بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على النمو المستدام ، والعمل الجاد على زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني المحلي وحمايته من خلال اتخاذ الإجراءات الصارمة لحماية المنتجات الزراعية والحيوانية المحلية ، ورفع نسبة مشاركة القطاع الزراعي في دعم الاقتصاد الوطني ، بالإضافة إلى التوسع في استخدام التقنيات الحديثة والإدارة المثلى للموارد المائية.

الحادي عشر) السياسة الخارجية

اعتماداً سياسة خارجية قائمة على مبدأ العراق أولاً ، والابتعاد عن الصراعات الإقليمية والدولية التي تجعل العراق ساحة لتصفية الحسابات ، وجعل المصالح العراقية العليا هي البوصلة التي تحدد رسم اتجاهات تلك السياسة ، والسعي للانفتاح على جميع دول الجوار والمنطقة وعموم المجتمع الدولي ، من دون الإخلال بشروط ومتطلبات حفظ استقلال العراق وسيادته ، لكونه شريكاً أساسياً وفاعلاً في محاربة الإرهاب العالمي ، وعامل استقرار في المنطقة ، وعلى أسس المصالح المشتركة ، وترسيخ لغة الحوار والتفاهم المشترك.

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
Prime Minister-designate



جمهورية العراق
رئيس مجلس الوزراء - المكلف

الثاني عشر) العلاقة بين المركز والأقليم

تبني رؤية إيجابية منصفةٍ لحلِّ الملفاتِ العالقةِ مع حكومة إقليم كردستان، وصولاً إلى تفاهاتٍ مشتركةٍ تراعي تطبيق الدستور وتحترمُ الشراكةَ وتعززُ الوحدةَ الوطنية.

الثالث عشر) دعم المحافظات

دعمُ المحافظاتِ وإداراتها بما يمكنُها من القيام بواجباتها تجاه المواطنين من خلال تكريس مبدأ اللامركزية الإدارية في تقديم الخدمات وتكملة المشاريع المتلكئة وتعظيم الواردات المحلية بما لا يتعارض مع الدستور والتشريعات النافذة .

الرابع عشر) القطاع التربوي والتعليمي

الاهتمامُ بالقطاعين التربوي والتعليمي ، من خلال دعم التعليم المهني والتقني بما يلبي احتياجات سوق العمل ، والسعي إلى سدِّ النقص في الأبنية المدرسية عبر تسريع إنجاز المشاريع المتلكئة، وتوفير مدارس حديثة.

الخامس عشر) تعزيز دور المرأة

تمكينُ المرأة من أخذ دورها الفاعلِ والمؤثر في كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتفعيل برامج النوع الاجتماعي والحرص على اشراكها في القرار وتحمل المسؤولية بوصفها تمثل نصف المجتمع.

السادس عشر) برنامج الوزارات

إلزامُ أعضاء الحكومة بتقديم برامجهم الوزارية بعد تسنّمهم مناصبهم خلال مدة لا تتجاوز الثلاثين يوماً، لعرضها ومناقشتها وإقرارها من قبل مجلس الوزراء .